

Distr.: Limited
4 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية 2023

16-13 حزيران/يونيه 2023

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت*

التقرير السنوي لعام 2022 المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسف إلى المجلس التنفيذي

موجز

يُقدّم هذا التقرير عرضاً موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في الفترة الواقعة ما بين 1 كانون الثاني/يناير و 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وترد في الإضافة إلى هذا التقرير (E/ICEF/2023/AB/L.4/Add.1) معلومات عن حالات التحقيق التي أغلقتها اليونيسف خلال تلك الفترة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره 11/2015، وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، فإن هذا التقرير يتضمن ما يلي: (أ) رأي، استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعلية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى المنظمة؛ (ب) موجز للأعمال والمعايير التي تدعم ذلك الرأي؛ (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية التي تتقيد بها اليونيسف؛ (د) وجهة نظر بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويقدم التقرير لمحة عامة عن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات، ويعكس ممارسات المواءمة المنسجمة مع مهام الرقابة الأخرى لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها فيما يتعلق بمسائل مراجعة الحسابات والتحقيق. ويغطي هذا التقرير أيضاً المستجدات بشأن الطلبات الأخرى المقدمة من المجلس التنفيذي.

ويرد في الفرع الرابع عشر من هذه الوثيقة مشروع قرار لينظر فيه المجلس التنفيذي. ويُقدّم

رد الإدارة على هذا التقرير في الوثيقة E/ICEF/2023/AB/L.5.

* E/ICEF/2023/9



الرجاء إعادة استعمال الورق

100523 230423 23-06300 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
4	ثانيا - الولاية
4	ثالثا - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2022
8	رابعا - الاستقلالية
8	خامسا - المعايير المهنية
9	سادسا - الشبكة المهنية
9	سابعا - أساليب العمل المختلطة
9	ثامنا - الموارد
10	تاسعا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات
16	عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
16	حادي عشر - نتائج التحقيقات
26	ثاني عشر - عوامل تمكين الرقابة
27	ثالث عشر - خريطة الطريق الاستراتيجية
28	رابع عشر - مشروع قرار
		المرفقات
29	الأول - تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2022
31	الثاني - مؤشرات الأداء الأساسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2022

أولا - لمحة عامة

1 - في عام 2022، ركّز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ("المكتب") على مواصلة توسيع القيمة والتأثير اللذين يحققهما لليونيسف، وتعزيز دوره كجهة استشارية موثوقة للمديرة التنفيذية والقيادة العليا والموظفين على نطاق المنظمة. ويسعى المكتب جاهداً إلى بناء إطار للنزاهة والإدارة القوية للمخاطر، والمساعدة على الحفاظ عليه، من أجل كفاءة استخدام موارد اليونيسف بكفاءة، وللأغراض المقصودة منها فقط، لمساعدة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

2 - ويؤكد المكتب أنه كان، خلال عام 2022، بمنأى عن أي تدخل من الإدارة لدى تحديد نطاق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي يجريها، وأداء عمله والإبلاغ بنتائجها. واستجاب المكتب أيضاً لقرار المجلس التنفيذي 15/2022 من خلال ما يلي: (أ) تقاسم التقييم الذي أجره بشأن استقلالية المكتب، إلى جانب اقتراحات ومساهمات لمواصلة تعزيز استقلاليته، و (ب) في آب/أغسطس 2022، تقديم أول إحاطة مغلقة له إلى المجلس التنفيذي.

3 - وعملاً بقرار المجلس التنفيذي 11/2015، يَسُرُّ المكتب أن يفيد بأنه استناداً إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2022، كان إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة ملائماً وفعالاً بوجه عام. وتشمل معايير هذا الرأي خطط مراجعة الحسابات القائمة على المخاطر، ونتائج عمليات المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية، وحالة تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية المتفق عليها، وعدم اكتشاف أي أوجه قصور جوهرية من خلال عمليات مراجعة الحسابات المنجزة.

4 - وأصدر 27 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية في عام 2022. وتضمّنت هذه التقارير 16 تقريراً عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية، و 9 تقارير بشأن مراجعة الحسابات عن الأنشطة المتداخلة، وتقريرين استشاريين اثنين. وكانت الاستنتاجات الإجمالية لما نسبته 92 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الصادرة في عام 2022 إما "مرضية" أو "مرضية جزئياً، بحاجة لتحسينات"⁽¹⁾. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم يكن أي إجراء متفق عليه قد حُدّد في عملية مراجعة حسابات لا يزال مفتوحاً لأكثر من 18 شهراً. ونشر المكتب 23 من أصل 27 تقرير مراجعة حسابات صادراً في عام 2022؛ ولم يخضع تقريران استشاريان اثنان للنشر؛ وحُجِبَ تقريران اثنان عن النشر وفقاً للمعايير التي حدّدها المجلس التنفيذي.

5 - وعملاً بقرار المجلس التنفيذي 15/2022، فإن هذا التقرير يلخص مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية المستمدة من نتائج مراجعة الحسابات، ومن حالة التحقيقات في الفرعين التاسع والثاني عشر. ويحدد التقرير تزايد اشتراطات الجهات المانحة على أنها خطر محتمل على قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على ممارسة ولايته المستقلة، الأمر الذي قد يستدعي اهتماماً خاصاً من المجلس التنفيذي.

6 - وفي عام 2022، تناول قسم التحقيقات 773 حالة، أي بزيادة نسبتها 19 في المائة عن عام 2021. وارتفع عدد الحالات المغلقة بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2021.

7 - وفي عام 2023، سيفتح مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مكتباً في نيروبي، وهو ثاني مكتب له خارج نيويورك، وسيقترح على إدارة اليونيسف منهجية منقحة لتحديد مدى كفاية الميزانيات

(1) انظر المرفق الأول للاطلاع على تعاريف استنتاجات مراجعة الحسابات الأربعة.

غير المتعلقة بالوظائف في المستقبل، بما يقلل إلى أدنى حد من الحاجة إلى مخصصات تقديرية، ويؤدي من ثم إلى زيادة الحفاظ على استقلالية المكتب.

8 - واستمر برنامج تحليل البيانات بالمكتب في النمو في عام 2022. وقد أدى ذلك إلى زيادة أوجه الكفاءة التشغيلية وتيسير تغطية المخاطر بشكل أكبر من خلال قيامه بوضع تقييمات وأدوات مخاطر مصممة خصيصا ومشغلة آليا لتحديد المخاطر بشكل استباقي.

ثانياً - الولاية

9 - إن مهمة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، على نحو ما ورد في **ميثاقه**، هي تزويد اليونيسف بخدمات ضمان وتحقيق واستشارة مستقلة وموضوعية من خلال عمليات مراجعة داخلية للحسابات ومن خلال تحقيقات. ويعزز المكتب المساءلة والإدارة السليمة للمخاطر والنزاهة والسلوك الأخلاقي في جميع الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسف لتعزيز حقوق كل طفل ورفاهه.

10 - وتقيم عمليات المراجعة الداخلية مدى كفاية وفعالية إطار اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وفي هذا الصدد، تهدف عمليات المراجعة الداخلية إلى دعم ما يلي:

(أ) تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛

(ب) كفاية وفعالية عملية تحديد المخاطر وتحديد أولوياتها، وتحديد درجة تحمل المخاطر، وكفاءة وفعالية عمليات المراقبة في التخفيف من المخاطر المتبقية؛

(ج) موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية؛

(د) فعالية العمليات والبرامج واقتصادها وكفاءتها؛

(هـ) حماية الأصول؛

(و) الامتثال للأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات والعقود المعمول بها.

11 - ويتولى المكتب أيضا مسؤولية التقييم وإجراء التحقيقات حسبما يراه مناسبا في حالات سوء السلوك أو المخالفات المحتملة داخل اليونيسف أو المرتبطة باليونيسف. ويشمل ذلك الادعاءات المتعلقة بالغش والفساد وغير ذلك من أشكال سوء السلوك أو المخالفات التي يتورط فيها موظفون من اليونيسف وأفراد من غير موظفيها، ومتعاقدون مؤسسيون، وجهات شريكة في التنفيذ، وغيرها من الأطراف الثالثة.

ثالثاً - رأي الضمان الناتج عن المراجعة الداخلية لعام 2022

ألف - الرأي العام

12 - تتولى إدارة اليونيسف المسؤولية عن وضع وتعهّد نُظْم وعمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لتحقيق أهداف المنظمة. والمكتب مسؤول عن إجراء تقييم مستقل لمدى كفاية هذه النُظْم والعمليات وفعاليتها. ويعتمد المكتب أيضا على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية وأوجه الإخفاق المحتملة في الرقابة والمخالفات وحالات عدم الامتثال التنظيمي، التي يمكن أن تكون مهمة

لمجال الرقابة، والإبلاغ عنها. وفي رأي المكتب، واستنادا إلى نطاق العمل المضطلع به في عام 2022، فإن إطار اليونيسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة كان ملائما وفعالاً بوجه عام.

باء - أساس الرأي

13 - يستند الرأي العام لعام 2022 إلى العوامل التالية:

- (أ) التخطيط القائم على المخاطر وأولويات أنشطة الضمان التي حدّدها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والتي تراعي موارد المراجعة الداخلية المتاحة؛
- (ب) استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة خلال السنة؛
- (ج) معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها للتخفيف من المخاطر المحددة؛
- (د) عدم كشف أي أوجه قصور جوهرية حدّدت في أي عملية من عمليات المراجعة المنجزة تشير إلى أن إطار المنظمة العام للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة قد يحدُّ، بصفة فردية أو جماعية، من تحقيق نتائج هامة على الصعيد العالمي.

جيم - تنفيذ خطة العمل القائمة على المخاطر

14 - استُرشِد في عملية تخطيط العمل للمراجعة الداخلية لعام 2022 بالمتطلبات المتعلقة بوضع خطة عمل قائمة على المخاطر تكون مرنة وقابلة للتكيف مع المخاطر الناشئة وتُعظّم قيمة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالنسبة لجهود اليونيسيف الرامية إلى تحقيق نتائج لصالح الأطفال. وتوفر خطة العمل الأساس الذي يستند إليه المكتب في معالجة أحد متطلبات قرار المجلس التنفيذي 11/2015 المتمثل في تقديم رأي يعبر عن ضمان عام بشأن مدى كفاية وفعالية إطار اليونيسيف للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

15 - وتضمنت خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2022، ما عدده 22 عملية مراجعة شملت 7 مكاتب قُطرية، و 11 من النشاطات والعمليات المتداخلة التي تعتبر ذات مخاطر عالية، و 4 مكاتب قُطرية تعتبر ذات مخاطر متوسطة.

16 - وقد تجاوز المكتب ذلك الهدف، حيث أصدر 27 تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية في عام 2022، منها 16 تقريرا عن المكاتب القُطرية، و 9 تقارير عن الأنشطة والعمليات المتداخلة، وتقريران استشاريان اثنان. وترد في المرفق الأول قائمة كاملة بتقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2022. وتستأثر المكاتب القُطرية التي خضعت لمراجعة الحسابات، وهي 16 مكتبا، بما نسبته 16 في المائة من النفقات التي خصّصتها اليونيسيف للمكاتب القُطرية والمكاتب الإقليمية في عام 2022. وأسفرت عمليات المراجعة المواضيعية التسع ومهمتان استشاريتان اثنان أيضا عن ضمان عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المعنية، واقتُرحت إدخال تحسينات عليها. ويستند رأي الضمان العام الوارد هنا إلى جميع التقارير البالغ عددها 27 تقريرا.

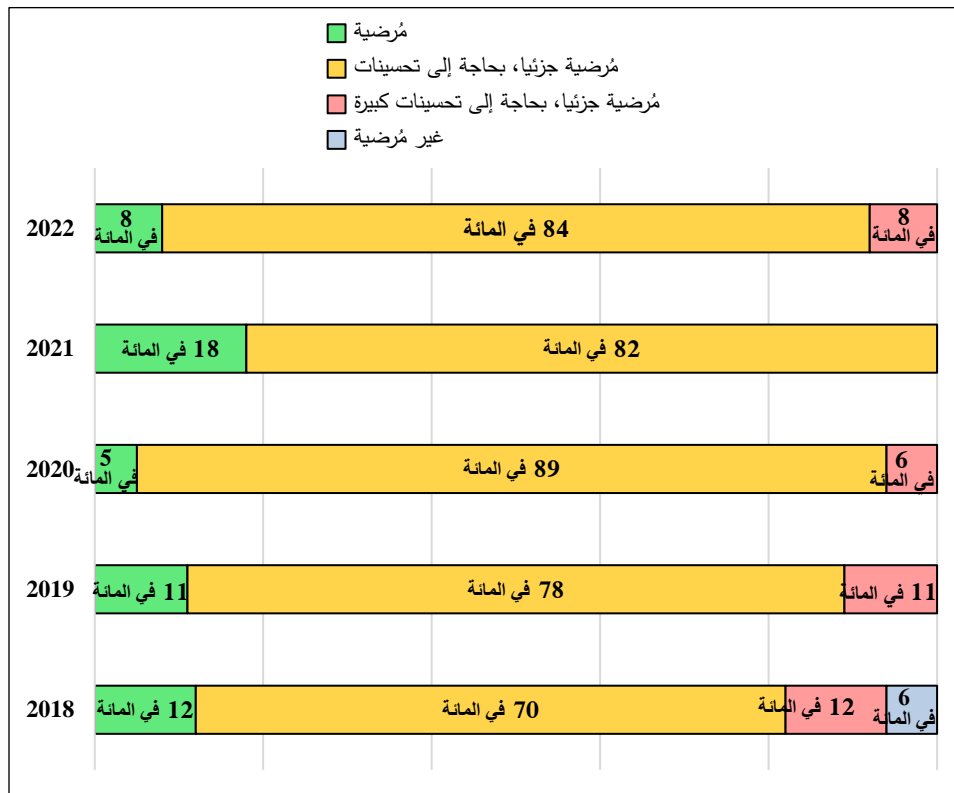
دال - استنتاجات عمليات المراجعة الداخلية المنجزة

17 - يستخدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مقياساً مؤلفاً من أربعة مستويات لتصنيف الاستنتاجات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية التي يصدرها. ويشير المستويان الأولان - "مُرضية" و "مُرضية جزئياً، بحاجة لتحسينات" - إلى نتيجة مُرضية بشكل عام، أو وجود أوجه قصور غير ذات أهمية. ويدل المستوى الثالث - "مُرضية جزئياً، بحاجة لتحسينات كبيرة" - على وجود أوجه ضعف يمكن أن يكون لها تأثير سلبي بشكل واضح على أداء المجالات التي شملتها المراجعة. ويشير المستوى الرابع - "غير مُرضية" - إلى وجود أوجه قصور أساسية تتطلب معالجةً لتجنب العواقب السلبية الشديدة على المجالات التي شملتها المراجعة، أو على اليونيسف، أو كليهما.

18 - وفي عام 2022، خلص ما نسبته 92 في المائة من عمليات المراجعة الداخلية المنجزة إلى أن عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم كانت مُرضية أو مُرضية جزئياً. ويقدم الشكل الأول تفاصيل عن التصنيفات التي حصلت عليها استنتاجات تقارير مراجعة الحسابات للفترة من عام 2018 إلى عام 2022.

الشكل الأول

استنتاجات تقارير مراجعة الحسابات، 2018-2022⁽²⁾



(2) عملاً بمواءمة تعاريف الاستنتاجات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية، فقد راجع المكتب الاستنتاجات المكونة من أربعة مستويات الواردة في تقاريره في عام 2022. وكانت الاستنتاجات السابقة كما يلي: غير مشفوعة بتحفظات؛ ومشفوع بتحفظات طفيفة؛ ومشفوع بتحفظات شديدة؛ وسلبي.

هاء - معدل تنفيذ الإجراءات المتفق عليها

19 - يقوم المكتب باستمرار بقياس التقدم الذي تحرزه الإدارة في التخفيف من المخاطر التي تحددها عمليات مراجعة الحسابات. ولا يزال من السابق جدا لأوانه تنفيذ الإجراءات المتفق عليها والمنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات لعام 2022 تنفيذا كاملا، ولكن استنادا إلى الأداء المسجل تاريخيا، فلا يزال المكتب على ثقة من أن الإدارة ستنفذها في الوقت المناسب. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان قد نُفِذَ ما نسبته 100 في المائة من الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات المراجعة في عام 2020، و 86 في المائة من الإجراءات المتفق عليها المنبثقة عن عمليات المراجعة في عام 2021. ولم يظل أي إجراء متفق عليه في انتظار التنفيذ لأكثر من 18 شهرا، وذلك حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

طول الفترة الزمنية التي كانت فيها الإجراءات المتفق عليها معلقة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الفترة الزمنية التي كانت فيها الإجراءات المتفق عليها معلقة (من تاريخ إصدار التقارير النهائية لمراجعة الحسابات)		مجموع الإجراءات المتفق عليها	
		أولوية الإجراءات المعلقة من تقارير مراجعة الحسابات (2021-2022)	أولوية الإجراءات المعلقة من تقارير مراجعة الحسابات (2021-2022)
أقل من 12 شهرا	من 12 شهرا إلى 18 شهرا	أكثر من 18 شهرا	أقل من 12 شهرا
0	1	16	17
0	3	80	83
		عالية	متوسطة

واو - أوجه القصور الجوهرية

20 - إن عمل المراجعة الداخلية للحسابات الذي يقوم به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات يتضمن تحليلات للأسباب الجذرية تشمل إجراء مشاورات مع الإدارة ذات الصلة في المجالات التي شملتها المراجعة لتحديد الإجراءات المناسبة والانتفاق عليها من أجل الإدارة الفعالة والكفؤة للمخاطر التي تحددها عمليات مراجعة الحسابات. وبعد ذلك تُصنَّف أولوية الإجراءات باعتبارها ذات أولوية عالية أو متوسطة أو منخفضة، حسب الأهمية النسبية للأثر المحتمل أن يحدث إذا وقعت تلك المخاطر بالفعل. ولا تُدرج في تقرير المراجعة إلا الإجراءات ذات الأولوية العالية أو المتوسطة؛ أما الإجراءات المنخفضة الأولوية، فيُبلَّغ بها الكيان الذي خضع للمراجعة بصورة غير رسمية.

21 - وُصِّفَ ما نسبته 20 في المائة من الإجراءات المتفق عليها، وعددها 184 إجراءً، في تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2022 على أنها ذات أولوية عالية (انظر المرفق الأول). وفي حين أن أوجه القصور التي اقتضت اتخاذ هذه الإجراءات ذات الأولوية العالية اعتُبرت جوهرية، فإن المكتب يرى أن أوجه القصور هذه من غير المرجح أن تؤثر سلبا، سواء بصفة فردية أو جماعية، على تحقيق النتائج المتوقعة على الصعيد العالمي.

رابعاً - الاستقلالية

22 - وفقاً لولاية المكتب:

- (أ) ظل مدير المكتب يقدم تقاريره إلى المديرية التنفيذية ويخضع للمساءلة أمامها عن وضع خطط عمل المكتب وتنفيذها؛
- (ب) ظل مدير المكتب على اتصال مباشر بالمديرية التنفيذية، وشمل ذلك ما يتعلق بما يلزم من الملاك الوظيفي والميزانية لإنجاز مهمة المكتب؛
- (ج) واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تقديم المشورة المستقلة إلى المديرية التنفيذية بشأن أعمال المكتب؛
- (د) قدم المكتب تقارير مستقلة إلى المجلس التنفيذي بشأن نتائجه وشواغله.

23 - وقد شرع المكتب في إجراء مناقشات مع كلٍ من القيادة العليا في اليونيسف وقيادة الكثير من مكاتب الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل إيجاد حلول نظامية للمخاطر التي تتعرض لها استقلاليته، والناشئة عن اشتراطات متعددة ومتفاوتة من جانب الجهات المانحة، تفرض على المكتب متطلبات تتعلق بالإفصاح ومتطلبات أخرى لا تتفق مع ولايته، أو تسبب ضغطاً مفرطاً على موارده، أو ينجم عنها الأضرار معاً. وأبلغ المكتب بأن اليونيسف شرعت في إجراء مناقشات مع الجهات المانحة الرئيسية لاستعراض توقعاتها.

24 - ويؤكد المكتب أنه كان، خلال عام 2022، بمنأى عن أي تدخل من الإدارة لدى تحديد نطاق عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي يجريها، وأداء عمله، والإبلاغ بنتائجه.

خامساً - المعايير المهنية

- 25 - أجرى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أعمال المراجعة الداخلية للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية الخاصة بمعهد المدققين الداخليين.
- 26 - ويتعهد المكتب برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها من أجل وظيفته المتعلقة بمراجعة الحسابات، يشمل ضمان الجودة على مستوى المهام، والتقييمات الذاتية المستمرة، وتعليقات العملاء، وتقييماً خارجياً للجودة. ولقد منح أحدث تقييم خارجي للجودة أنجز في عام 2019⁽³⁾ المكتب أعلى تصنيف متاح.
- 27 - ويجري المكتب التحقيقات وفقاً للمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات، وبما يتفق مع مبادئ مراعاة الأصول القانونية المنصوص عليها في الإطار المطبق.

(3) متاح عبر الرابط التالي: www.unicef.org/auditandinvestigation/documents/iia-external-quality-assessment-eqa-unicef-internal-audit-2019

- 28 - وخلص تقييم خارجي لجودة مهمة التحقيقات، أُنجز في كانون الثاني/يناير 2022⁽⁴⁾، إلى أن مهمة التحقيقات تتفق مع المبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات، وتمتثل لميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وغيره من الصكوك التشريعية لليونيسف.
- 29 - وعملا بقرار المجلس التنفيذي 12/2018، فإن المرفق الثاني يتضمن تقريرا عن أداء المكتب في ضوء المؤشرات والأهداف الرئيسية لعام 2022.

سادسا - الشبكة المهنية

- 30 - خلال عام 2022، ظل المكتب عضوا نشطا في مجموعة ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة.
- 31 - وفي حزيران/يونيه 2022، شارك المكتب في المؤتمر الثاني والعشرين للمحققين الدوليين الذي استضافه المصرف الأوروبي للاستثمار.
- 32 - وأجرى المكتب اتصالات مع ممثلي مجلس مراجعي الحسابات من أجل تنسيق التخطيط للعمل وتقادي حدوث تداخل في التغطية بأنشطة الضمان. وسعيا لتعزيز التعاون، أجرى المكتب مناقشات مع القائمين بمهام الرقابة الداخلية الأخرى داخل اليونيسف ومع هيئات الرقابة التابعة للجهات المانحة.

سابعا - أساليب العمل المختلطة

- 33 - في عام 2022، نفذ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات استراتيجية في مجال السفر سمحت باتباع نهج مخصص لتلبية احتياجات واستيفاء معايير كل عملية من عمليات المراجعة. واتخذت القرارات المتعلقة بطريقة العمل على أساس كل حالة على حدة في إطار عملية التخطيط للمراجعة. ونظر أيضا في خيارات للاستعانة بخبراء استشاريين تابعين لأطراف ثالثة أو مراجعي حسابات ضيوف لأداء أعمال المراجعة في الموقع تحت إشراف المكتب عن بُعد.
- 34 - وبصرف النظر عن الطريقة المختارة لكل عملية من عمليات المراجعة، فإن المبادئ التي تقوم عليها جميع الأعمال المضطلع بها تشمل الجودة وحُسن التوقيت، وتوفير ضمانات موثوقة مرتكزة على الأدلة للجهات صاحبة المصلحة، واعتبارات سمعة اليونيسف، وصحة جميع الموظفين ورفاههم وسلامتهم.

ثامنا - الموارد

- 35 - في عام 2022، بلغت ميزانية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 14,1 مليون دولار. وأنفق المكتب ما نسبته 99,5 في المائة من الميزانية المتاحة بحلول نهاية العام، وغطت أكبر النفقات مرتبات الموظفين (87 في المائة)، والخبراء الاستشاريين (5 في المائة)، والسفر (3 في المائة).

(4) متاح عبر الرابط التالي: www.unicef.org/auditandinvestigation/documents/2021-external-quality-assessment-eqa-unicef-investigations-function.

36 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى المكتب 53 وظيفة مأدونا بها (مع 8 شواغر)، ووظيفة واحدة لموظف فني مبتدئ. وشملت تلك الوظائف وظيفة المدير (الذي يدعمه مستشار)؛ ووظيفة نائب مدير مراجعة الحسابات؛ ونائب لمدير التحقيقات؛ و 26 وظيفة في قسم المراجعة الداخلية للحسابات؛ و 24 وظيفة في قسم التحقيقات.

37 - وأصبح للمكتب الآن، إضافة إلى مقره في نيويورك، مكتب في بودابست، ومن المتوقع افتتاح مكتب ثالث له في نيروبي في عام 2023.

38 - وظلت ميزانية المكتب غير المتعلقة بالوظائف ثابتة إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، على الرغم من نمو المكتب واليونسيف. ودعمت الإدارة طلبات مخصصة متصللة بالميزانية غير المتعلقة بالوظائف على أساس تقديري. وللتقليل إلى أدنى حد من أثر الميزنة على الاستقلالية التشغيلية للمكتب، ولكفالة التمويل الكافي للموظفين والأنشطة، فإن المكتب بصدد وضع منهجية على قدر أكبر من الموضوعية لحساب الاحتياجات المستقبلية في إطار الميزانية غير المتعلقة بالوظائف.

تاسعا - نتائج عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

39 - في عام 2022، أصدر المكتب 27 تقريرا من تقارير عمليات مراجعة الحسابات (انظر المرفق الأول).

ألف - توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات

40 - يرد في الجدول 2 أدناه توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات في المناطق التي تعمل فيها اليونسيف.

الجدول 2

توزيع استنتاجات مراجعة الحسابات، حسب المناطق والمجالات المواضيعية، لعام 2022^(أ)

استنتاجات مرضية		استنتاجات مرضية جزئيا، جزئيا، بحاجة		عدد عمليات استنتاجات مرضية جزئيا، جزئيا، بحاجة عدد الاستنتاجات	
مراجعة الحسابات		مراجعة الحسابات		مراجعة الحسابات	
مراجعات	مراجعات	مراجعات	مراجعات	مراجعات	مراجعات
0	1	15	0	16	0
0	0	2	0	2	0
0	0	4	0	4	0
0	0	4	0	4	0
0	0	0	0	0	0
0	1	2	0	3	0
0	0	1	0	1	0
0	0	2	0	2	0
0	1	6	2	9	0
0	2	21	2	25	0

(أ) لم يُدرج في هذا الجدول تقريران استشاريان اثنان صادران لا يتضمنان استنتاجات معيارية.

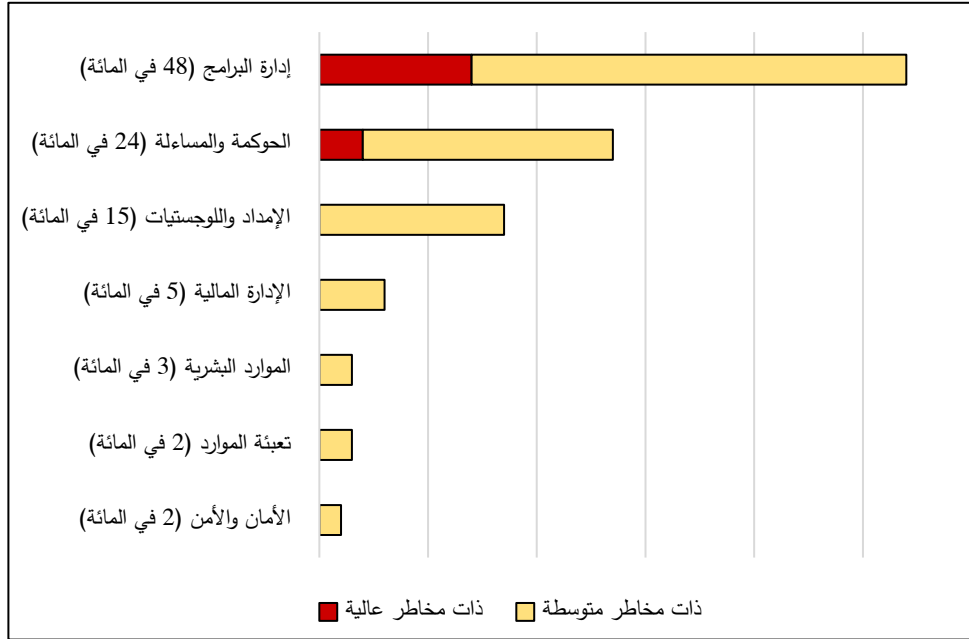
باء - النتائج الهامة المستخلصة من المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية

41 - في عام 2022، قام مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بمراجعة حسابات 16 مكتبا قُطريا في جميع المناطق الست التي تعمل فيها اليونيسف، مع التركيز على المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها مع الإدارة خلال عملية التخطيط لمراجعة الحسابات.

42 - وسَّعت عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية إلى ضمان كفاية وفعالية إجراءات الحوكمة وإدارة المخاطر والمراقبة المنفذة من أجل كفاءة تحقيق أهداف المنظمة. وحددت عمليات مراجعة الحسابات كلاً من الممارسات الجيدة ومجالات التحسين. وأتفق مع الإدارة على الإجراءات اللازمة لمعالجة أي أوجه قصور. ويعرض الشكل الثاني موجزا للإجراءات المتفق عليها.

الشكل الثاني

الإجراءات المتفق عليها لمراجعة حسابات المكاتب القطرية، لعام 2022، حسب المجالات، وحسب الأولوية من حيث مستوى المخاطر



43 - وتصف الفقرات اللاحقة الإجراءات المتفق عليها في تقارير مراجعة الحسابات ذات الصلة والتي يقصد بها تخفيف حدة المخاطر في المجالات الأربعة الرئيسية المحددة في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية (تغطي ما نسبته 92 في المائة من الإجراءات المتفق عليها).

1 - إدارة البرامج

44 - شكلت الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر ذات الصلة بإدارة البرامج ما نسبته 48 في المائة من الإجراءات التي وافقت عليها المكاتب القطرية في عام 2022. وشملت الإجراءات الرئيسية ما يلي:

(أ) المدفوعات النقدية لصالح العمل الإنساني: تعزيز عمليات نقل بيانات المستفيدين؛ والتعجيل بالتعاقد مع جهات جديدة مقدمة للخدمات المالية؛ ودعم الجهات الشريكة في حماية بيانات المستفيدين؛

- (ب) *العلاقات مع الجهات المانحة:* تحسين تنسيق المنح، بما في ذلك التواصل الكفء والفعال في الوقت المناسب مع الجهات المانحة؛ وعقد اجتماع لفرقة عمل معنية بإدارة الجهات المانحة والمنح؛
- (ج) *الشراكات:* وضع استراتيجيات شراكة لتعزيز استدامة التدخلات وتحسين التعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ وتعزيز إدارة مخاطر الشراكة، وخاصة بالنسبة للجهات الشريكة ذوات المخاطر المالية العالية؛ وزيادة الاختيار المفتوح للجهات الشريكة في المجتمع المدني من أجل الحصول على أفضل قيمة؛
- (د) *الجهات الشريكة في التنفيذ:* تحديد أوجه المساءلة عن تنفيذ وتيسير وضع خطط العمل القطاعية؛ ووضع وثائق برامج خاصة بالطوارئ يمكن تفعيلها بسرعة عند نشوء حالات طوارئ؛
- (هـ) *الرصد والإبلاغ:* وضع إطار لرصد البرامج يكفل تجميع أنشطة الرصد وتتبعها ومتابعتها؛ وكفالة دمج التعليقات الواردة في مصفوفات وخطط الرصد؛ وكفالة الاتساق والمواءمة الكاملين لنتائج البرامج القطرية المقررة مع خطط العمل المشتركة؛
- (و) *النهج المنسق للتحويلات النقدية:* إعطاء الأولوية لعمليات التسجيل والرصد والتنفيذ في الوقت المناسب للحد الأدنى من أنشطة الضمان في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية والتوصيات المطابقة لكل جهة من الجهات الشريكة؛ وتحديد مؤشرات الغش أو النفقات المشكوك فيها وأسبابها الجذرية؛ وكفالة السعي إلى استرداد المبالغ في الوقت المناسب.

2 - الحوكمة والمساءلة

- 45 - إن اتسام الحوكمة والمساءلة وإدارة المخاطر بالقوة في منظمة لامركزية مثل اليونيسف لها أهمية حاسمة. وقد شكلت الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر ذات الصلة بالحوكمة والمساءلة ما نسبته 24 في المائة من الإجراءات المتفق عليها عالمياً في عام 2022، بما في ذلك ما يلي:
- (أ) *الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:* إجراء تحليل للتكلفة والعائد للهيكل؛ وتوثيق أدوار المكاتب الميدانية ومسؤولياتها وأوجه مساءلتها؛
- (ب) *إدارة المخاطر:* التركيز على رصد المخاطر والإشراف عليها، ووضع الترتيبات المناسبة لتسهيل تحديد المخاطر الناشئة وتقييمها والتخفيف من آثارها على نحو فعال؛
- (ج) *تقييم المخاطر:* التأكد من أن عملية تقييم المخاطر تتضمن تقييماً لاحتمال حدوث جميع المخاطر الرئيسية وتأثيرها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالغش والتحرش الجنسي وحماية الأطفال، وأن تتضمن اتخاذ تدابير التخفيف المناسبة؛
- (د) *منع وكشف الاستغلال والانتهاك الجنسيين:* تسليح العمليات لكفالة راب الثغرات في منع وكشف الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتسريع إنشاء آلية مجتمعية شاملة خاصة بالشكاوى لدى جميع الجهات الشريكة في التنفيذ وعلى صعيد جميع التدخلات.

3 - إدارة الإمدادات واللوجستيات

- 46 - أجرى المكتب تقييماً لمهام اليونيسف في مجال إدارة الإمدادات واللوجستيات وعمليات الشراء والتعاقد في المكاتب القطرية، ولاحظ وجود ممارسات جيدة ومجالات تحتاج إلى تحسين على السواء. وشكلت

الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر ذات الصلة بإدارة الإمدادات واللوجستيات ما نسبته 15 في المائة من الإجراءات التي وافقت عليها المكاتب القطرية في عام 2022، بما في ذلك:

(أ) تعزيز بروتوكولات تخطيط الطلب لتحديد استراتيجيات المشتريات المتعلقة بالمعاملات؛ وتحديد ومراقبة فترات الإنجاز وتتبع الإجراءات الفعلية وقياسها بالإجراءات المقررة؛ وتتقيد إطار رصد الإمداد الخاص بالمستخدم النهائي من أجل كفاءة التغطية الكافية المقررة؛

(ب) إعداد خطط توزيع لجميع لوازم البرامج الموجودة في مستودعات اليونيسف ورصد تنفيذها؛ واستعراض الحجم والطبيعة الراهنين للإمدادات المجهزة مسبقاً، والتأكد من توزيعها قبل انتهاء صلاحيتها؛ وكفاءة التحقق من صحة إجراءات الجهات الشريكة في التنفيذ لتحسين قدراتها اللوجستية في مجال الإمداد، واستكمالها ومعالجة الثغرات القائمة في قدراتها؛

(ج) تعزيز عملية تخطيط الإمدادات الداخلية لكفاءة تسليم الإمدادات في الوقت المناسب للمستخدمين النهائيين؛ وإجراء استعراضات لرصد المستخدمين النهائيين للإمدادات التي تسلمها الجهات الشريكة في التنفيذ؛

(د) التأكد من أن تكون المدفوعات المرحلية في العقود قابلة للقياس، وأن تكون الفواتير متماشية مع شروط العقد، وأن تعكس الخدمة المقدمة؛ والتأكد من أن يكون للعقود المؤسسية مخرجات محددة زمنياً مرتبطة بشروط الدفع، وأن تُقدّم العقود التي يتجاوز مجموع قيمتها العتبة التي حددتها لجنة استعراض العقود إلى اللجنة ليُصار إلى استعراضها؛ وكفاءة إغلاق العقود في الوقت المناسب وإجراء تقييمات أداء لكل عقد من العقود؛

(هـ) تحسين وثائق طلبات العروض بحيث تعكس بالقدر الكافي جميع المواصفات، والنظر في زيادة قدرة أفرقة الإمداد والتقييم عن طريق الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى لاستكمال عملية تقييم طلبات العروض؛ وتحسين إجراء العناية الواجبة فيما يخص مشاريع التشييد؛ وكفاءة فرز الموردين المحليين المحتملين في ضوء قائمة الجزاءات الموحدة للأمم المتحدة.

4 - إدارة الشؤون المالية

47 - شكلت الإجراءات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر ذات الصلة بإدارة البرامج ما نسبته 5 في المائة من الإجراءات التي وافقت عليها المكاتب القطرية في عام 2022، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الامتثال للمتطلبات التي تشترطها اليونيسف لاستخدام عمليات مباشرة لسداد مدفوعات ورد مبالغ؛ وكفاءة الموافقة على التحويلات النقدية المباشرة إلى جهات شريكة ذات مخاطر عالية وكبيرة قبل إجراء التحويلات؛ والتأكد من أن الجهات الشريكة تُعدّ قوائم دقيقة وفي الوقت المناسب للجهات المدفوع لها؛

(ب) تحديث معلومات المصارف الودیعة الخاصة بجميع الأصول؛ وتتقيد إجراءات التشغيل الموحدة لإدارة الأسطول؛

(ج) التأكد من ملء استثمارات الإنزِن بالصرف وشهادة الإنفاق بشكل صحيح؛ ووضع تدابير للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالتفويض.

جيم - النتائج الهامة التي تحققت من عمليات المراجعة المواضيعية

1 - الإدارة المركزية للمخاطر

48 - على مدى العقد الماضي، ازداد حجم عمليات اليونيسف ومداهما وتعقيدها زيادة كبيرة. وقد تضاعفت إيرادات اليونيسف إلى أكثر من 8 بلايين دولار، مع زيادة كبيرة في ملاك الموظفين. وفي ظل هذه الظروف الدائمة التغير، يكون من الأهمية بمكان اتباع نهج منظم وشفاف لإدارة المخاطر إذا أُريد لليونيسف أن تحقق أهدافها الاستراتيجية بفعالية وكفاءة. وإن إطارا للإدارة المركزية للمخاطر، وإن كان يُقاد من أعلى المنظمة، يرسى الأساس لإدارة المخاطر بفعالية على جميع مستويات اليونيسف، ويوجه عملية صنع القرار الاستراتيجي. وفي ظل القيادة الواضحة من جانب كبار الموظفين، فإن الإدارة المركزية للمخاطر تُمكن جميع الموظفين من توقع أوجه عدم اليقين والاستجابة لها بشكل مناسب، داخل حدود محددة بشكل جيد، مما يضمن تحقيق النتائج المقررة بأكبر قدر من الكفاءة.

49 - وقد ازدادت وتيرة تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر في اليونيسف زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، وضعت اليونيسف استراتيجية وسياسة للإدارة المركزية للمخاطر، وأنشأت لجنة معنية بالمخاطر تابعة للإدارة العليا، وطرحت أداة للإبلاغ عن المخاطر على الإنترنت (المنصة المركزية للحوكمة والمخاطر والامتثال). وأصبح تقييم المخاطر والتخفيف من أثارها جزءا لا يتجزأ من أنشطة من قبيل تحليل الحالة، ووضع مذكرات خاصة باستراتيجية البرامج تدعم التخطيط وتنفيذ البرامج في المكاتب القطرية. وكانت الإجراءات التالية من بين الإجراءات المتفق عليها بعد مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات:

(أ) توضيح الأدوار والمسؤوليات وطرائق المساءلة المتعلقة بالحوكمة والرقابة المتصلتين بالإدارة المركزية للمخاطر، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات وطرائق المساءلة الخاصة بالمجلس التنفيذي، والمديرة التنفيذية، ومكتب المديرية التنفيذية، وفريق الإدارة العالمي، وكذلك تكوين اللجنة المعنية بالمخاطر التابعة للإدارة العليا واختصاصاتها؛

(ب) تقديم تقارير دورية إلى المجلس التنفيذي عن إرساء وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر؛

(ج) إعطاء الأولوية لتعيين كبير موظفين لشؤون المخاطر، وإعادة تنظيم أمانة الإدارة المركزية للمخاطر (بقيادة كبير موظفي شؤون المخاطر)، بحيث تحصل على الاستقلالية الوظيفية والسلطة المطلوبة لتحقيق أهدافها؛

(د) بلورة بيان اليونيسف بشأن تقبل المخاطر وكفالة تبليغه وتفعيله، بما في ذلك على الصعيد الميداني وفي جميع عمليات صنع القرار الاستراتيجي؛

(هـ) تطوير رؤية طويلة الأجل للإدارة المركزية للمخاطر بناء على مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة.

2 - تعزيز نظم الإمداد وإدارة مجالات الإمداد الرئيسية

50 - لاحظ المكتب عدة مجالات كانت فيها الضوابط المتصلة بالإمدادات كافية، وكانت تؤدي دورها بشكل جيد. فعلى سبيل المثال: عملت اليونيسف مع جهات شريكة أخرى على إطلاق منصة التحسين

الأمثل لأداء معدات سلسلة أجهزة التبريد من أجل تحديث معدات سلسلة التبريد الموجودة في 56 بلدا. ووضعت اليونيسف سجلا لقياس درجة نضج سلسلة الإمداد يُستخدم في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في نظم الإمداد الحكومية. ووضعت اليونيسف أيضا استراتيجية للتغذية، وأنشأت صندوقا للأموال المقابلة من أجل حفز الحكومات الوطنية على زيادة الاستثمار في شراء الإمدادات الغذائية. ووافقت الإدارة على اتخاذ إجراءات معينة لإدارة المخاطر المتبقية في تلك المجالات، بما في ذلك:

- (أ) وضع وتنفيذ استراتيجية للشراكات وتعبئة الموارد، وخطة لزيادة الإمدادات الغذائية الأساسية؛
- (ب) توضيح ورصد أوجه المساواة فيما يتعلق بالعمل مع الحكومات الوطنية بشأن تخصيص الأموال لشراء السلع الغذائية الأساسية اللازمة من أجل المساعدة في معالجة هزال الأطفال؛
- (ج) إعداد خلاصة للتوجيهات التي يمكن أن تستخدمها المكاتب للتعامل مع آليات سلاسل الإمداد التي تقودها الحكومات، ومع الجهات الشريكة ونظم الإمداد الوطنية ذات الصلة بشراء الإمدادات؛
- (د) تنفيذ آليات مناسبة للرصد والرقابة والإبلاغ في المكاتب الميدانية الإقليمية من أجل كفالة وضع خطط متسقة للشراء والتوزيع، وتسليم الإمدادات في الوقت المناسب إلى الجهات الشريكة في التنفيذ، والحصول على ضمان بأن إمدادات البرامج تصل إلى الوجهة الأخيرة.

دال - النتائج الهامة التي تحققت من العمليات الاستشارية

51 - يقدم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، في إطار ممارسته للمراجعة الداخلية للحسابات، خدمات استشارية مستقلة وموضوعية لتعزيز إدخال تحسينات على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في اليونيسف. وإن أي مهمة استشارية ليست عملية مراجعة للحسابات ولا يقصد بها تقديم الضمان بشأن المكتب أو العمليات التي يتم استعراضها. والتقارير الاستشارية لا تتاح للعموم. وفيما يلي موجز للمشورة الرئيسية المقدمة في المهمتين الاستشاريتين الصادرتين في عام 2022.

1 - الرقمنة

52 - على الرغم من أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أدت إلى عرقلة التفاعلات البشرية، فقد قرر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق إجراء استعراض لتحديد الفرص التي يتيحها المضي في الرقمنة والتشغيل الآلي على نطاق اليونيسف ككل وتقديم توصيات في هذا الاتجاه. ولاحظ الاستعراض اتخاذ عدة مبادرات إيجابية نحو رقمنة العمليات التجارية وتشغيلها آليا في المنظمة ككل، وقدم عدة ملاحظات وتوصيات للمساعدة في رطب الثغرات القائمة في الرقمنة والتشغيل الآلي. وشمل ذلك ما يلي:

- (أ) ينبغي لليونيسف أن تتنظر في وضع خريطة طريق لتحقيق الاستخدام الأمثل للحلول الرقمية والكلية الشاملة القائمة من أجل التعامل مع عمليات الاستعراض ومسارات الحصول على الموافقة عبر العمليات التجارية على جميع المستويات.
- (ب) إن الجهات صاحبة المصلحة الخارجية تتفاعل مع العمليات التجارية لليونيسف، ولكن غالبا ما تكون إمكانية وصول تلك الجهات إلى نظم اليونيسف محدودة. ويجب على الجهات المسؤولة عن العمليات والمسؤولين المعنيين بالمخاطر توسيع نطاق النظم لزيادة أوجه الكفاءة وتقليل إدخال البيانات يدويا.

- (ج) بينما توجد خطط لرقمنة أنشطة التخطيط السنوية، فإنه ينبغي للمنظمة النظر في ربط أنشطة التخطيط وخطط العمل المرتبطة بها من أجل كفاءة الاستفادة الكاملة من الأدوات الرقمية واستخدامها باستمرار في المنظمة ككل. وينبغي لليونيسيف أن تسرع نشر الأداة المحسنة لصياغة الميزانية، مع كفاءة وجود روابط مع عمليات تخطيط البرامج، وتوسيع نطاق الحلول الرقمية لتيسير تحليلات التدفقات النقدية في الوقت الفعلي.
- (د) ينبغي لليونيسيف أن تستحدث أداة متكاملة لمعالجة مسألة استقدام المواهب تزيل الحاجة إلى التعقب اليدوي لعملية الاستقدام.

2 - المكتب القطري لأفغانستان

53 - أعادت اليونيسيف تركيز أنشطتها في أفغانستان وسط تغيرات كبيرة في موجز المخاطر الخاص بمحيط التشغيل. وبناء على ذلك، طلب المكتب القطري لليونيسيف في أفغانستان مهمة استشارية لكفالة تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البعثة ومعالجتها، ووضع ضوابط كافية لإدارة هذه المخاطر، وكفالة أن تكون المخاطر المتبقية متسقة مع تقبل المخاطر المتفق عليه. وشملت الملاحظات المتعلقة بإدارة المخاطر ما يلي:

- (أ) أدت التغيرات في قيادة المكتب القطري لأفغانستان إلى ارتفاع منسوب المخاطر التي تهدد تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونيسيف بالنسبة للمكتب.
- (ب) يتعين تعزيز هيكل إدارة المخاطر التي تشمل المهارات المناسبة، بما في ذلك خط الدفاع الثاني.
- (ج) يتعين توضيح طرائق التفاعل مع سلطات الأمر الواقع، والإبلاغ بشأنها لكفالة الاتساق على نطاق المكتب القطري لأفغانستان ككل.
- (د) يتعين وضع خريطة لمختلف اشتراطات الجهات المانحة من أجل مساعدة المكتب القطري لأفغانستان على تحديد وتنفيذ آليات تتسم بالفعالية والكفاءة للوفاء بهذه الالتزامات.

عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

54 - عملا بقرار المجلس التنفيذي 13/2012، نُشرت جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2022 بأكملها من دون حجب أجزاء معينة. وحُجب تقريران اثنان عن النشر بسبب طبيعة التقريرين الحساسة. ويمكن الاطلاع على جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي كشف عنها حتى الآن من الموقع الشبكي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات⁽⁵⁾. ولا تخضع التقارير الاستشارية للكشف العلني.

حادي عشر - نتائج التحقيقات

55 - يقوم قسم التحقيقات بمهام التقييم والتحقيق المتعلقة بتقارير حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة ذات الصلة بموارد اليونيسيف وموظفيها، وبالأفراد غير الموظفين والجهات الشريكة في التنفيذ والمتعاقدين المؤسسيين العاملين معها وغيرهم من أطراف ثالثة. وتُحال النتائج التي تتوصل إليها أنشطة

تقضي الحقائق التي يتولاها قسم التحقيقات إلى المكاتب المختصة من أجل إرشاد إدارة اليونيسف في اتخاذ القرارات بشأن ما يتعين اتخاذه من إجراءات إدارية أو تأديبية أو غيرها، حسب الاقتضاء. ويقوم قسم التحقيقات أيضا بمتابعة واستعراض التحقيقات المتعلقة بحالات الغش والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتورط فيهما موظفو الجهات الشريكة في التنفيذ، والمنجزة من قبل الجهات الشريكة في التنفيذ التي تتوفر لديها قدرة التحقيقات الداخلية، أو جهات تحقيق أخرى تابعة لأطراف ثالثة.

56 - وتقود قسم التحقيقات نائباً مدير التحقيقات التي تشرف على ثلاث وحدات، هي: وحدة للتحقيق، ووحدة للاستراتيجية وتلقي الحالات والتحليل، يوجد مقرهما في نيويورك، ووحدة للتحقيق يوجد مقرها في بودابست.

57 - ويقوم فريق تلقي الحالات التابع لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باستعراض جميع التقارير الواردة عن حالات سوء السلوك والمخالفات المحتملة، ويقدم، بالتعاون مع إدارة قسم التحقيقات، التوجيه للموظفين والمديرين فيما يتعلق بمجموعة الخيارات المتاحة لتسوية المسائل، بما في ذلك آليات التسوية البديلة وغير الرسمية، بهدف المضي قدماً بأسرع ما يمكن وبأكبر قدر ممكن من الفعالية. ويقوم فريق تلقي الحالات أيضاً بتقييم الادعاءات وجمع معلومات إضافية لتحديد ما إذا كان ينبغي الشروع في تحقيق كامل. وتُحال المسائل التي يتقرر أنها خارج نطاق اختصاص المكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى مكتب آخر أو جهة أخرى. وفي الحالات التي تُثبت فيها الادعاءات، توثق النتيجة في تقرير تحقيق، أما في الحالات التي لا يمكن فيها إثبات الادعاءات بما يتفق مع عبء الإثبات، فإن النتائج توثق في تقرير حفظ.

58 - وفي عام 2022، أجرى قسم التحقيقات في المقام الأول تحقيقات عن بُعد، ولكن في النصف الثاني من العام، بدأ تدريجياً في إجراء المزيد من التحقيقات في الميدان. وفي بعض الحالات، نسق قسم التحقيقات مع أجهزة تحقيق أخرى في الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيقاته في الميدان. وساعد القسم أيضاً أجهزة التحقيق الأخرى في الأمم المتحدة في أنشطتها.

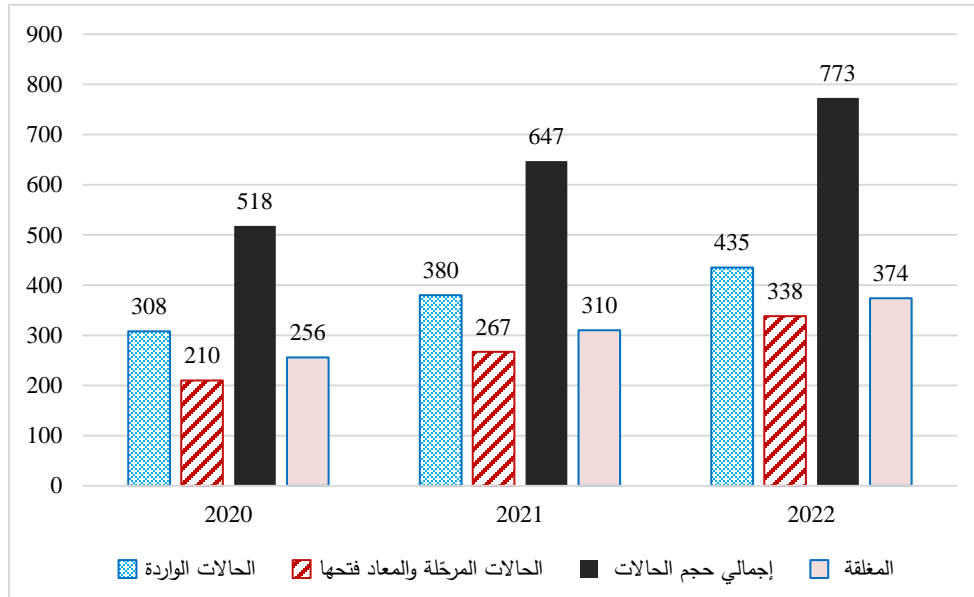
59 - وترد في الشكلين الثالث والرابع والجدول 3 أدناه لمحة سريعة عن النشاط المتعلق بالحالات الذي اضطلع به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد جُمعت الادعاءات حسب الفئة. ولأغراض مواءمة البيانات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى، فإن فئة السلوك المحظور تشمل المضايقة وإساءة استعمال السلطة والتمييز، ولكنها تستثني التحرش الجنسي، الذي يُجمع مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاعتداء الجنسي في فئة سوء السلوك الجنسي.

ألف - إدارة الحالات

60 - في عام 2022، أبلغ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بعدد قياسي من المسائل التي تتطلب اهتماماً من قسم التحقيقات، كما قام المكتب بتسوية عدد قياسي من المسائل. وقد حدثت زيادة بنسبة 15 في المائة في الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك والمخالفات المسجلة كحالات جديدة (435) مقارنة بالعام السابق، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 41 في المائة منذ عام 2020 (انظر الشكل الثالث). وعلى نطاق أوسع، تلقى القسم عدداً متزايداً من الاستفسارات التي تتطلب مزيداً من الاستعراض والإجراءات. ووردت أكثر من 14 000 رسالة بالبريد الإلكتروني على الخط الساخن للبريد الإلكتروني لقسم التحقيقات، وهي زيادة بنسبة 180 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2021. ومع ذلك، فقد ظلت مستويات الملاك الوظيفي في قسم التحقيقات ثابتة على مدى عدة سنوات مضت.

الشكل الثالث

مقارنة حالات مباشرة التحقيقات ومعدل الإنجاز وحجم الحالات، 2020-2022



61 - وتولى قسم التحقيقات إدارة 773 حالة في عام 2022 (انظر الجدول 3)، بما في ذلك 337 حالة مرحلة من العام السابق، وفتح 435 حالة جديدة، وإعادة فتح حالة واحدة.

الجدول 3

حالات التحقيق المجرى في عام 2022

عدد الحالات	المراحل التي بلغت الحالات
337	الحالات المرحلة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022
435	الحالات الواردة خلال عام 2022
1	حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها
773	مجموع الحالات الواردة خلال العام
374	الحالات التي أغلقت خلال السنة
399	الحالات المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

62 - وتمثل هذه الحالات البالغ عددها 773 حالة زيادةً نسبتها 19 في المائة عن عام 2021. وعلى الرغم من تزايد حجم الحالات، فقد حسّن قسم التحقيقات إلى حد كبير أوجه الكفاءة في تسوية الحالات. وأغلق ما مجموعه 374 حالة بحلول نهاية عام 2022، بزيادة نسبتها 21 في المائة عن عام 2021.

63 - ويسعى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، كلما أمكن ذلك، إلى إنجاز التقييمات في غضون 90 يوماً، والتحقيقات في غضون تسعة أشهر. ويُعد هذا الإطار الزمني دليلاً يُستشهد به، وهو ليس هدفاً، بالنظر إلى أن الحالات الفردية قد تظل مفتوحة لأسباب وجيهة كثيرة. وهو يتجنب أيضاً تطبيق مقياس قد يدفع إلى التقصير في التحقيقات، أو إلى اختزال الاعتبارات المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية

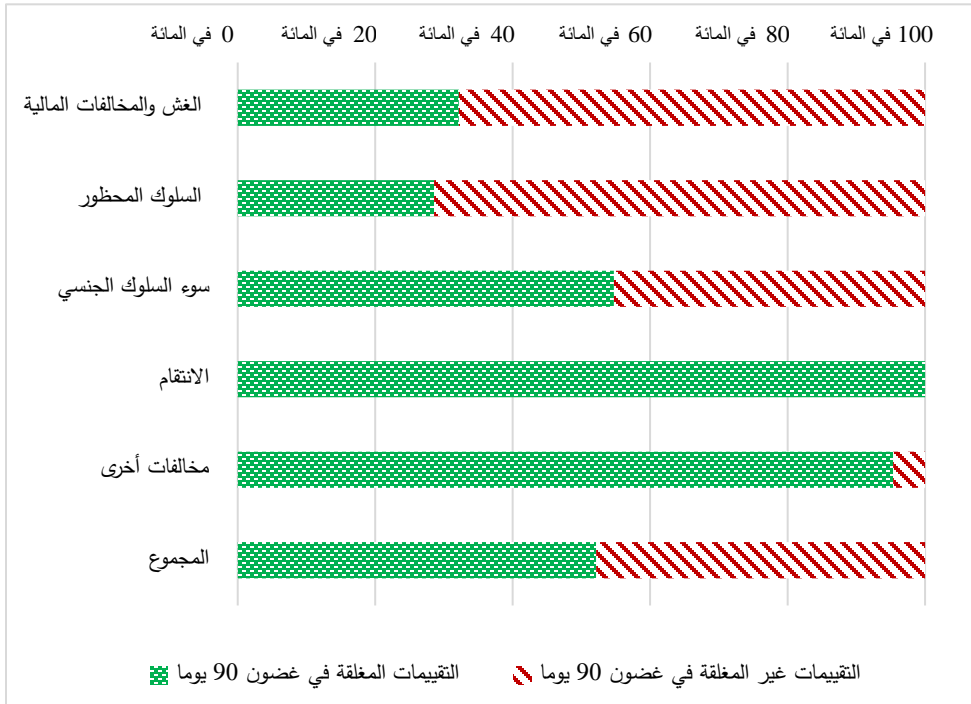
الواجبة، أو قد يؤدي إلى إغلاق التحقيقات قبل الأوان. ولا يزال المكتب يركز على منح الأولوية لأشد الحالات خطورة وتعزيز كفاءة وفعالية أسلوبه في تسوية الحالات.

64 - ومن بين 374 حالة أُغلقت في عام 2022، أكمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقييمات بشأن 195 حالة (52 في المائة) في غضون 90 يوماً (انظر الشكل الرابع). ومن بين الحالات التي أُغلقت عقب التحقيق، وعددها 65 حالة، أنجزت 26 حالة (40 في المائة) في غضون تسعة أشهر (انظر الشكل الخامس).

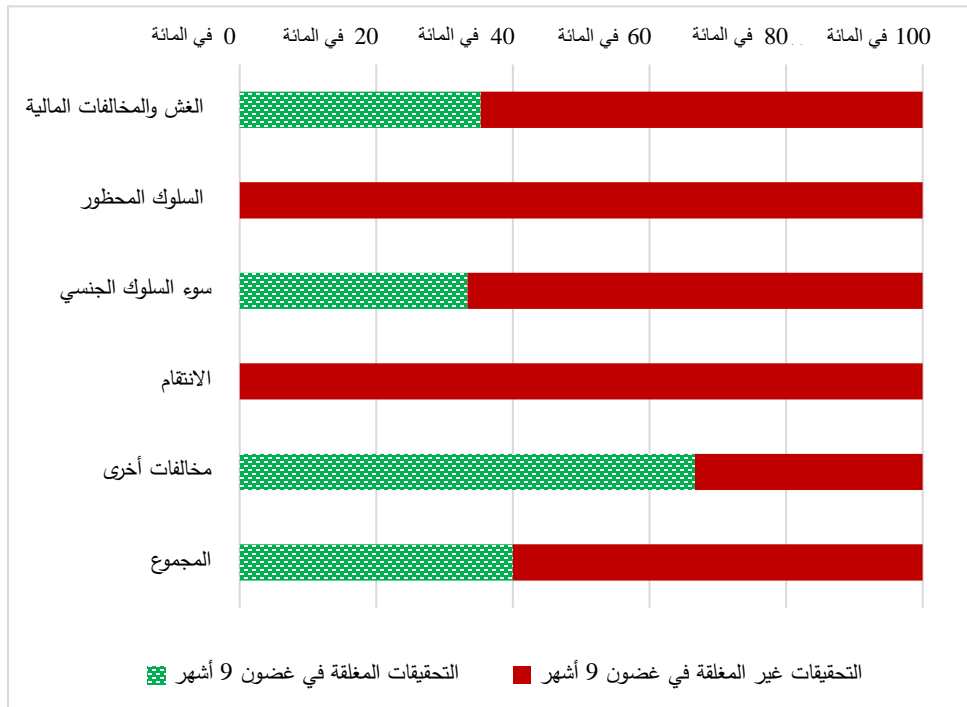
65 - وتتأثر سرعة الإغلاق بعدة عوامل، منها نوع الحالة ودرجة أولويتها (على سبيل المثال، تعطى الأولوية لجميع الحالات المتعلقة بسوء السلوك الجنسي) ومدى تعقدها (على سبيل المثال، تستغرق تسوية حالات الغش التي تشترك فيها أطراف خارجية وقتاً أطول عموماً).

الشكل الرابع

النسبة المئوية للتحقيقات التي أُغلقت في غضون تسعين يوماً في عام 2022، حسب نوع الحالة



الشكل الخامس

النسبة المئوية للتحقيقات التي أُغلقت في غضون تسعة أشهر في عام 2022، حسب نوع الحالة^(أ)

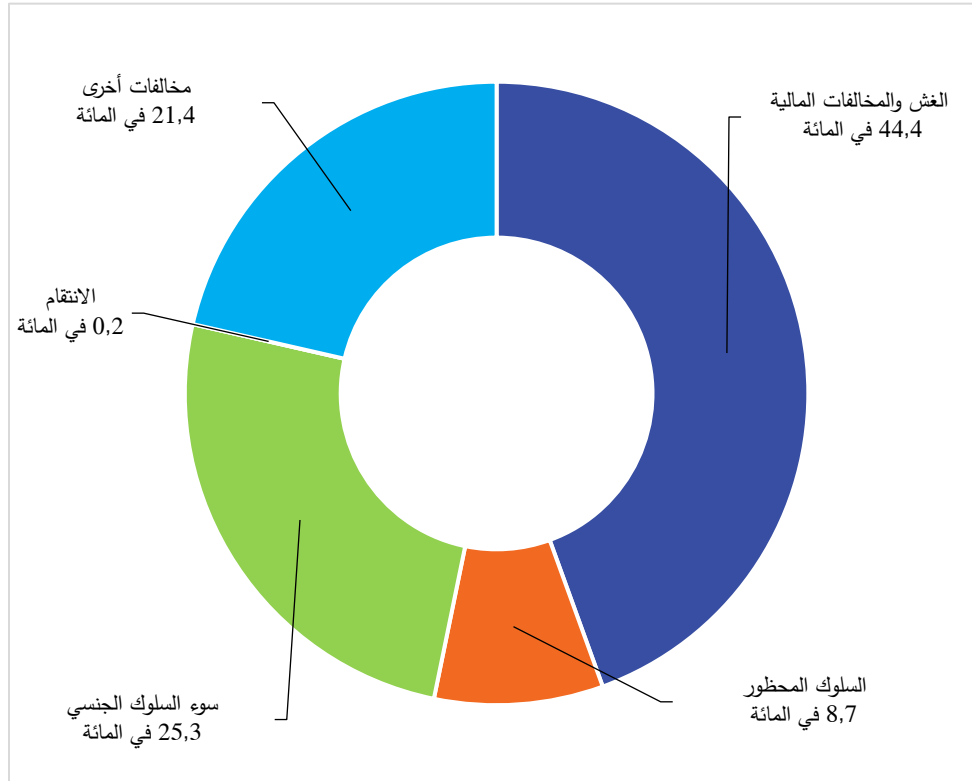
(أ) لم يجر سوى تحقيق واحد فيما يتعلق بالحماية من الانتقام في عام 2022، وأُغلق في غضون 322 يوماً.

باء - تحليل الادعاءات الواردة

66 - يرد في الشكل السادس والجدول 4 تصنيف للحالات، البالغ عددها 435 حالة، التي فُتحت في عام 2022، وذلك حسب نوع الحالة. وكانت أكبر فئة من هذه الحالات هي الغش والمخالفات المالية (193 حالة)، يليها سوء السلوك الجنسي (110 حالات)، حيث أظهرت كلتا الفئتين زيادة عن عام 2021. وتعكس الزيادة في حالات سوء السلوك الجنسي (95 في عام 2021؛ و 110 في عام 2022) زياداتٍ في كلٍّ من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين (75 في عام 2021؛ و 83 في عام 2022)، وحالات التحرش الجنسي (17 في عام 2021؛ و 23 في عام 2022)، وحالات الاعتداء الجنسي (3 في عام 2021؛ و 4 في عام 2022). وانخفض عدد حالات المضايقة وإساءة استعمال السلطة والتمييز من 50 حالة في عام 2021 إلى 38 في عام 2022. وفي عام 2022، فتح المكتب ست حالات أُدعي فيها بوقوع تمييز، بما في ذلك حالات على أساس العرق ونوع الجنس والدين والأصل الإثني وغير ذلك من الخصائص.

الشكل السادس

الحالات الواردة في عام 2022، حسب فئة الادعاء



الجدول 4

عدد الحالات الواردة حسب فئة الادعاء، 2020-2022

فئة الادعاء	الحالات في عام 2020	الحالات في عام 2021	الحالات في عام 2022
الغش والمخالفات المالية	107	152	193
السلوك المحظور	35	50	38
سوء السلوك الجنسي	75	95	110
الانتقام	2	0	1
مخالفات أخرى	89	83	93
المجموع	308	380	435

67 - ويبين الجدول 5 توزيع الحالات الواردة حسب الموقع.

الجدول 5

الحالات الواردة في عامي 2021 و 2022، حسب مناطق اليونيسف

منطقة/موقع اليونيسف	2021		2022	
	النسبة المئوية من المجموع	عدد الحالات	النسبة المئوية من المجموع	عدد الحالات
المقر	6	23	7	30
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4	14	6	24
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	27	102	22	94
أوروبا ووسط آسيا	5	19	6	24
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5	19	3	15
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20	75	18	80
جنوب آسيا	11	43	17	73
غرب ووسط أفريقيا	20	76	20	88
غير ذلك ^(أ)	2	9	2	7
المجموع	100	380	100	435

(أ) تشمل عبارة "غير ذلك" المسائل التي يكون فيها الموقع غير معروف، أو الادعاءات التي تتعلق بكيانات غير تابعة لليونيسف، أو الادعاءات عبر الإقليمية.

ملاحظة: نظرا لتقريب الأرقام، فإن بعض النسب المئوية لا يبلغ مجموعها 100 في المائة.

جيم - كيفية البت في الحالات المنجزة

68 - في عام 2022، أصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 54 تقريرا عن التحقيقات، و 79 إحالة، ومذكرتين استشاريتين اثنتين في مجال التحقيق. وأغلقت 17 من أصل 374 حالة منجزة في عام 2022 لأنه تبين من التحقيق أنه لا يمكن إثبات الادعاءات. ومن بين الحالات المتبقية البالغ عددها 223 حالة منجزة، أغلقت 18 حالة بعد أن سحب الضحايا المزعومون شكاواهم أو رفضوا الموافقة على المضي قدما في إجراء تحقيق رسمي، ولم يكن من الممكن إثبات الادعاءات من خلال وسائل أخرى. وفي بعض الحالات، قد يعرب الضحايا عن شواغل إزاء احتمال تعرضهم للانتقام أو الوصم، أو الكشف عن هوياتهم على أساس الحاجة إلى المعرفة. ويمكن، حيثما أمكن، استكشاف تدابير مؤقتة و/أو تدابير أخرى لحماية الضحايا.

69 - وأغلق المكتب 72 حالة من أصل 223 حالة أنجزت عقب تحقيقات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أو تحقيقات أو عمليات مراجعة حسابات خاصة بشأن الغش الذي تورط فيه موظفون من الجهات الشريكة في التنفيذ، أجرتها جهات شريكة في التنفيذ لديها قدرات داخلية في مجال التحقيقات، أو أجرتها أطراف ثالثة أخرى. ويرد في الجدول 6 موجز لكيفية البت في الحالات المنجزة في عام 2022، وترد في إضافة هذا التقرير تفاصيل عن كل الحالات المغلقة.

الجدول 6

كيفية البت في الحالات المنجزة في عام 2022

عدد الحالات	نوع الإغلاق
54	تقرير التحقيق
44	(أ) قُدم إلى الإدارة العليا في إطار السياسة التأديبية لليونيسف*
1	(ب) قُدم إلى مكتب الأخلاقيات (الانتقام من المبلغين عن المخالفات)**
9	(ج) أُحيل إلى مكاتب أخرى تابعة لليونيسف أو إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة (مسائل تعاقدية غير متعلقة بالموظفين)
17	صدور تقرير حفظ
17	(أ) عدم ثبوت صحة الادعاء
2	صدور مذكرة استشارية***
223	غير ذلك
18	(أ) عدم وجود موافقة، أو سحب موافقة، للشروع في تحقيق في حالة تتعلق بضحية ضرر مباشر
72	(ب) استعراض التحقيق أو مراجعة الحسابات من جانب طرف ثالث
133	(ب) الافتقار إلى معلومات يمكن بدء التحقيق بناء عليها
79	الإحالة إلى مكتب آخر من مكاتب اليونيسف أو إلى كيان آخر****
374	مجموع الحالات المغلقة في عام 2022

* تشمل الحالات المقدمة بموجب الفقرات 21 و 33 و 56 من سياسة اليونيسف بشأن العملية التأديبية وإجراءاتها.
 ** تشمل جميع التقارير المقدمة بموجب الفقرة 22 من سياسة اليونيسف المتعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات من الانتقام.
 *** لم تسجل سوى مذكرة استشارية واحدة كحالة في نظام إدارة الحالات التابع لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وهي تحسب ضمن مجموع الحالات المغلقة.
 **** يجوز إصدار الإحالات ليس فقط عندما تقع المسألة خارج نطاق ولاية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، ولكن أيضا عندما يقرر المكتب أن التحقيق ليس له ما يبرره ويحدد مسائل تستوجب تدخل الإدارة.

70 - ويتعلق أكبر عدد من الحالات المغلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين (75 حالة)، يليه الغش الذي ينطوي على إساءة استخدام أموال البرامج من قبل أطراف ثالثة (59 حالة)، والمضايقة والتمييز وإساءة استعمال السلطة (49 قضية). وأثبت المكتب أن اليونيسف تكبدت خسائر مالية تبلغ قيمتها 304 374 دولارات في 17 حالة سوء سلوك أو مخالفات أو كليهما. وهذه الخسائر تعكس عموما نتائج تُعزى إلى سوء السلوك أو المخالفات أو كليهما، ومن ثمَّ فقد لا تعكس مجموع خسائر المنظمة، من قبيل النفقات التي تَقَرَّر أنها غير مستوفية للشروط بموجب اتفاقات تعاقدية مع اليونيسف. وهذا الرقم لا يشمل الخسائر التي لحقت بأطراف ثالثة، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن الغش في خطة التأمين الصحي، والتي يمكن إثباتها من خلال التحقيقات.

دال - الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها اليونيسف

71 - يتولى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إجراء التحقيقات اللازمة، ولكن الإدارة العليا مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على التقارير التي يقدمها المكتب عن التحقيقات. وفي هذا

الصدد، قدم المكتب إلى الإدارة العليا 44 مسألة في إطار الفقرات 21 و 33 و 56 من سياسة اليونيسف بشأن العملية والإجراءات التأديبية للنظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو إجراءات أخرى. وتبلغ نائبة المديرية التنفيذية للشؤون الإدارية عن الإجراءات التأديبية المتخذة بناء على النتائج التي توصل إليها المكتب ضمن التقارير الدورية لليونيسف بشأن الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لسوء السلوك. وفي عام 2022، أنجزت نائبة المديرية التنفيذية للشؤون الإدارية عملية تأديبية في 33 حالة، بما في ذلك 11 حالة قدمها المكتب في عام 2021. وتتعلق ثلاثون حالة من تلك الحالات بموظفين عاملين وثلاث حالات تتعلق بموظفين سابقين أبلغوا بأنهم لو ظلوا في الخدمة لكان قد فرض عليهم إجراء تأديبي. وشملت الإجراءات التأديبية ما يلي:

(أ) الفصل أو إنهاء الخدمة (18 حالة)؛

(ب) خفض الرتبة (حالة واحدة)؛

(ج) حرمان من درجات ضمن الرتبة (13 حالة)؛

(د) لوم كتابي (حالة واحدة).

72 - وإضافة إلى الموظفين السابقين الثلاثة المذكورين أعلاه، أنهيت خدمة 10 موظفين في اليونيسف أثناء أو قبل التحقيق أو العملية التأديبية، واتخذت الإجراءات المناسبة لتسجيل تلك الحالات لأغراض المساءلة.

هاء - أنشطة لا تتعلق بحالات معينة

73 - في عام 2022، قدم قسم التحقيقات خدمات استشارية ودعماً لا يتعلق بالتحقيقات في عدد من المجالات، الأمر الذي تطلب استثماراً كبيراً للموارد من جانب موظفي الإدارة وموظفي الأقسام الأخرى. وتضمنت هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) *إسداء المشورة إلى موظفي اليونيسف وإدارتها*: قدمت التوجيهات والمشورة بشأن طائفة واسعة من المسائل التي أثارها الإدارة العليا والموظفون بشأن احتمال حدوث سوء سلوك ومخالفات، بما في ذلك التدابير البديلة لتسويتها. وأصدر قسم التحقيقات أيضاً تقريرين استشاريين اثنين للإدارة العليا في عام 2022، يسلطان الضوء على المخاطر النظمية ومواطن الضعف في الرقابة في مجالات الغش في التوظيف وعلاوة بدل الخطر التي حددها من خلال عمله المستمر بشأن التقييمات والتحقيقات.

(ب) *المبادرات المتعلقة بالسياسات*: قدم قسم التحقيقات مساهمات مفصلة في عدة مبادرات تتعلق بالسياسات وغيرها من المبادرات المؤسسية، بما في ذلك إدخال تقنيات على الشروط التعاقدية الموحدة المستخدمة في اتفاقات الجهات الشريكة في التنفيذ لليونيسف مع منظمات المجتمع المدني. وواصل القسم أيضاً المشاركة في الفريق العامل التابع لممثلي دوائر التحقيق بالأمم المتحدة والمعني بأفضل الممارسات المتعلقة بالتصدي للمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة وادعاءات التمييز.

(ج) *الاستغلال والانتهاك الجنسيان والتحرش الجنسي*: دعم قسم التحقيقات العديد من المبادرات الشاملة لعدة شُعب والمشاركة بين الوكالات والتي تركز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتولى المكتب مسؤولية إبلاغ المكتب التنفيذي للأمين العام بادعاءات الاستغلال والانتهاك

الجنسيين المتعلقة باليونيسف الموجهة ضد مرتكب يمكن التعرف عليه أو ضحية يمكن التعرف عليها⁽⁶⁾.
وقدم موظفو قسم التحقيقات أيضا عروضاً عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لموظفي اليونيسف والجهات الشريكة في التنفيذ في مختلف المناطق.

(د) *الغش والفساد*: شارك قسم التحقيقات في عدة مبادرات مؤسسية متصلة بمكافحة الغش، بما في ذلك حلقة عمل عالمية بشأن إدارة المخاطر، وقدم عروضاً عن الغش والفساد لمختلف مكاتب اليونيسف. ودعم عدداً من المبادرات المتصلة بالسياسات، مثل دعم إدخال تنقيحات على الإجراءات المتعلقة بلجنة استعراض الموردين والإجراءات الناظمة لحرمان البائعين التابعين للجهات الشريكة في التنفيذ من التعامل مع المنظمة، والمشاركة في فريق عامل مشترك بين الشعب لوضع توجيهات عملية بشأن التصدي للغش والفساد.

(هـ) *الاتصالات والتدريب*: وسع قسم التحقيقات جهوده التوعوية، حيث قدم 31 عرضاً (مقارنة مع 18 عرضاً في عام 2021) للموظفين في المكاتب القطرية والإقليمية وكذلك للجهات الشريكة في التنفيذ. وتراوحت المواضيع بين لمحة عامة عن عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومواضيع منفصلة من قبيل سوء السلوك الجنسي وتحديد ادعاءات الغش والفساد ومعالجتها. وساهم القسم أيضاً في جهود الاتصالات الأوسع نطاقاً التي يبذلها المكتب، بما في ذلك نشر مقال عن الموافقة المستنيرة من جانب الضحايا في حالات المزاعم المتعلقة بالمضايقة أو التمييز أو التحرش الجنسي أو إساءة استعمال السلطة في رسالة إخبارية جديدة.

(و) *استعراض الأحكام الواردة في الاتفاقات*: في عام 2022، حدثت زيادة كبيرة في مشاركة المكتب في التفاوض على الاتفاقات مع الجهات المانحة والاستجابة لعدد متزايد من الطلبات المقدمة من الجهات المانحة للحصول على معلومات عن التحقيقات وغيرها من الشواغل المتعلقة بالنزاهة. وشارك قسم التحقيقات في صياغة واستعراض 35 اتفاقاً تمويلاً وقانونياً فردياً مع الجهات المانحة والأطراف الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، مما يمثل زيادة بنسبة 46 في المائة في عدد الاتفاقات عن عام 2021. وتطلبت عملية استعراض هذه الاتفاقات وتعمدها وطابعها غير القياسي تكريس موارد كبيرة كان لا بد من إعادة تخصيصها من أنشطة التحقيق.

(ز) *التواصل مع الجهات المانحة وإبلاغها*: طوال عام 2022، شارك قسم التحقيقات في العديد من الإحاطات وعمليات الإبلاغ والتقييمات التي طلبتها الجهات المانحة على الصعيد الثنائي وغيرها من الجهات الشريكة المؤسسية الدولية، وتواصل بانتظام مع مكاتب التحقيق التابعة لتلك الكيانات فيما يتعلق بحالات معينة من سوء السلوك والمخالفات، بالتنسيق مع شعبة الشراكات العامة في اليونيسف والمكاتب القطرية والإقليمية، حسب الاقتضاء. واستناداً إلى أحدث الطلبات والاتفاقات القانونية، فإنه يُتوقع أن تستمر الطلبات على تقديم التقارير إلى الجهات المانحة والموارد التي ستلزم لتلبية هذه الطلبات في التزايد بشكل كبير، وقد تحُدّ من قدرة المكتب على تنفيذ ولايته بشكل مستقل.

(6) قد يختلف عدد ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبلّغ عنها إلى مكتب الأمين العام عن العدد الوارد في هذا التقرير، حيث يتلقى المكتب أيضاً المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ادعاءات لا تقي بمعايير الإبلاغ إلى المكتب التنفيذي للأمين العام. وتشمل هذه الادعاءات الحالات التي قد يحيلها المكتب إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

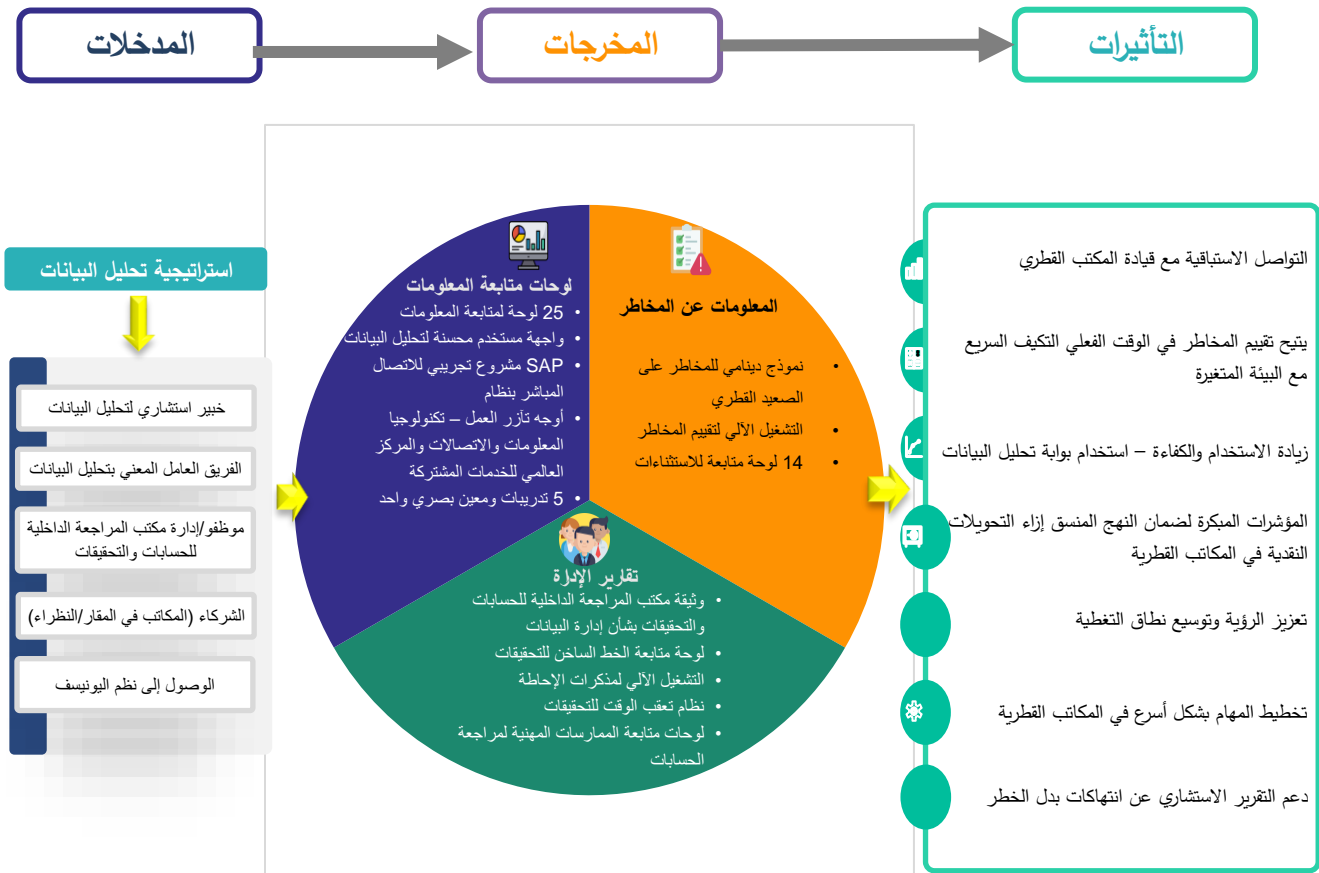
ثاني عشر - عوامل تمكين الرقابة

ألف - تحليل البيانات

74 - في غضون عامين فقط، أحرز مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقدماً كبيراً في تطوير قدراته في مجال تحليل البيانات. واستخدام تحليل البيانات لاستخراج كميات هائلة من مجموعات البيانات المتباينة على نطاق مختلف نظم اليونيسف أتاح للمكتب مزيداً من المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تسمح بتحديد المخاطر على نحو استباقي. ويتيح هذا الأمر أيضاً الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة والتحقيق على السواء. ويقدم الشكل السابع أدناه لمحة عامة عن أعمال التحليل المضطلع بها في عام 2022.

الشكل السابع

لمحة عامة عن تحليلات البيانات لعام 2022



75 - ووضعت أكثر من 30 من المخرجات والتقارير المتعلقة بتحليل البيانات في عام 2022، مما يضيف مزيداً من الوضوح على مجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك التحويلات النقدية والإمداد والخدمات اللوجستية وكشوف المرتبات والمعاملات المالية الأخرى. وتشمل الأمثلة على المخرجات ما يلي:

(أ) نموذج دينامي للمخاطر على الصعيد القطري يتضمن 14 سمة من سمات بيانات المخاطر بما يسمح للمستخدم بتعيين معاملات الترجيح بشكل فردي وتقييم ملامح المخاطر في المكاتب القطرية تقييماً استباقياً؛

(ب) التشغيل الآلي لعمليات تقييم مخاطر المراجعة الداخلية والردود على استقصاء العملاء؛

(ج) التشغيل الآلي لعملية إدراج الرؤى في المخاطر المحددة الملاحظة في تقارير الضمان بشأن المكاتب القطرية؛

(د) لوحات متابعة الاستثناءات الخاصة بالإمدادات واللوجستيات، والتحويلات النقدية التي تمكن من إجراء اختبارات على مستوى المجموعات لبعض الضوابط في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية؛

(هـ) تقارير إدارة المكاتب التي تقدم تحليلاً في الوقت الفعلي للميزانية واستخدام الوقت.

76 - وبالإضافة إلى التواصل المستمر في مجال التحليل مع الشركاء الرئيسيين داخل اليونيسف، قاد المكتب أيضاً عملية إنشاء شبكة نظراء غير رسمية لتحليل بيانات الرقابة كمنتهى لتبادل المعارف والتعلم. ويستكشف المكتب أيضاً إمكانية إقامة شراكات مع مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة وشركة رائدة في مجال التكنولوجيا لتحسين الاستفادة من قدراته التحليلية.

77 - وسيركز المكتب، من الآن فصاعداً، على زيادة قدراته في مجال المعلومات المتعلقة بالمخاطر والقدرات المتعلقة بالنمذجة التنبؤية. وخلال العامين المقبلين، سيتم استكشاف وتجريب استخدام التقنيات المتقدمة مثل التعلم الآلي وأتمتة العمليات الآلية ومعالجة اللغات الطبيعية والتصوير بالسوائل وتكنولوجيا الطائرات المسيرة.

باء - الاستفادة من الاتصالات

78 - ينشر المكتب رسائل إخبارية دورية وتقارير شاملة تهدف إلى تزويد جمهور أوسع بلوحة عامة عن المواضيع المشتركة المستخلصة من تقارير مراجعة الحسابات والتحقيقات الصادرة عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويوفر نموذج تقرير مراجعة الحسابات المعاد تصميمه لمحة عامة أوضح عن نتائج مراجعة الحسابات والإجراءات المتفق عليها. وقد مكنت منتجات الاتصال هذه من تحسين الوعي المؤسسي بالنتائج المجمعمة لأنشطة مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها المكتب.

ثالث عشر - خريطة الطريق الاستراتيجية

79 - سيكون الهدف الاستراتيجي العام لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2023 هو مواصلة الجهود لزيادة قيمة عمله بالنسبة لليونيسف بأسرها. وهذا يعني كفاءة قيام المكتب بتحديد أخطر المواضيع التي ينبغي إخضاعها لمراجعة الحسابات والتحقيق، وكذلك توسيع نطاق عمله الاستشاري ليشمل الإدارة، وزيادة وسائل الاتصال بجميع الموظفين، وبذل جهود متزايدة ليكون أكثر استباقية بهدف المساعدة على منع المخاطر والتحديات أو التصدي لها في أقرب وقت ممكن.

80 - ويتوقع قسم مراجعة الحسابات زيادة في عدد المهام في عام 2023. وسيظل برنامج العمل مزيجاً من عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والمراجعات المواضيعية الشاملة. وستشمل المواضيع التي

سيغطيها هذا النوع الأخير من المراجعات، في جملة أمور، إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصية البيانات، والخزائنة، وإدارة أداء الموظفين، والتأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها في أوكرانيا والبلدان المجاورة، وإدارة مخاطر الغش، وإدارة الإطار التنظيمي والسياساتي لليونيسيف. وسيبدأ قسم مراجعة الحسابات أيضا في تقييم كيفية الاعتماد على عمل مقدمي الضمانات الخارجيين بموجب إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية لتوفير ضمانات إضافية فيما يتعلق بإدارة الموارد المقدمة إلى الجهات الشريكة في التنفيذ.

81 - وسيُنصب تركيز قسم التحقيقات في عام 2023 على توسيع نطاق عمله ليشمل معالجة مخاطر الغش والفساد على نطاق جميع عمليات اليونيسيف. وينبغي أن تكون هذه الجهود حاسمة في تعزيز ثقة الجهات المانحة باليونيسيف بوصفها راعية جيدة لأموالهم، وإرساء الأساس لزيادة التمويل وزيادة الاستعداد للاعتماد على آليات الرقابة في المنظمة بدلا من المضي في تكثيف عمليات التدقيق والتدخل الخاصة بتلك الجهات. وسيواصل المكتب أيضا العمل مع شعبة الموارد البشرية وغيرها من شعب اليونيسيف ومكاتبها لتوسيع نطاق استخدام الآليات البديلة لتسوية المنازعات من أجل الإسراع في معالجة النزاعات بين الأشخاص والسماح للمكتب بإعادة تخصيص موارده المحدودة للمسائل التي تكون فيها التحقيقات ضرورية حقا. وسيواصل المكتب عمله مع شعبة الشراكات العامة والمكاتب الأخرى لتحقيق مزيد من الاتساق في تفاعلاته مع الجهات المانحة، بما في ذلك ما يتعلق بطلبات الكشف عن معلومات التحقيق الحساسة، لضمان ألا تؤثر هذه الطلبات على قدرة المكتب على تنفيذ ولايته بشكل مستقل.

82 - وفي عام 2023، سينشئ المكتب فرقة عمل مؤقتة للتحقيق في حالات الغش داخل قسم التحقيقات لمدة سنتين، ستكرس موارد مخصصة للتحقيق في حالات الغش الأكثر تعقيدا وستعزز قدرة القسم على إجراء تحقيقات على المدى الطويل. وستدعم فرقة العمل أيضا الجهود الرامية إلى تحسين أدوات اليونيسيف لمكافحة الغش والفساد.

رابع عشر - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات باليونيسيف لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2023/AB/L.4) وإضافته (E/ICEF/2023/AB/L.4/Add.1)، وبرد إدارته (E/ICEF/2023/AB/L.5)، وكذلك بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونيسيف لعام 2022 المقدم إلى المجلس التنفيذي، ويرحب بالرأي العام المتعلق بمدى كفاية وفعالية إطار المنظمة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2022⁽¹⁾

العدد المرجعي المنطقة (ب)	الرقم	عدد الإجراءات المتفق عليها			
		تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	المجموع	أولوية عالية	
		استنتاجات	التقارير (ج)		
أولاً - تقارير مراجعة الحسابات					
ألف - المكاتب القطرية					
1 -	01/2022	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	6	3
2 -	02/2022	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جيبوتي	10	0
3 -	03/2022	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الجمهورية العربية السورية	10	2
4 -	04/2022	شرق آسيا والمحيط الهادئ	تايلاند	4	0
5 -	05/2022	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	غواتيمالا	6	0
6 -	08/2022	غرب ووسط أفريقيا	ليبيريا	11	1
7 -	09/2022	غرب ووسط أفريقيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	10	4
8 -	11/2022	جنوب آسيا	بنغلاديش	11	5
9 -	12/2022	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	ملاوي	4	0
10 -	14/2022	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	زيمبابوي	6	0
11 -	15/2022	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الأردن	7	1
12 -	19/2022	شرق آسيا والمحيط الهادئ	منغوليا	5	0
13 -	22/2022	غرب ووسط أفريقيا	مالي	8	2
14 -	23/2022	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	هايتي	15	3
15 -	24/2022	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)	11	2
16 -	27/2022	غرب ووسط أفريقيا	الكاميرون	11	1
		المجموع		135	24

الرقم المرجعي المنطقة (ب)	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية	عدد الإجراءات المتفق عليها		استنتاجات التقارير (ج)
		المجموع	أولوية عالية	
باء - المجالات المواضيعية				
17 - 06/2022	مراجعة متابعة الأمن السيبراني - شعبة 6	6	1	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
18 - 07/2022	مراجعة متابعة الأمن السيبراني - المركز العالمي للخدمات المشتركة	0	0	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
19 - 10/2022	الإدارة المركزية للمخاطر	9	4	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات كبيرة
20 - 13/2022	الصناديق المستضافة - القضاء على العنف ضد الأطفال	8	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
21 - 16/2022	الصناديق المستضافة - صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر	4	0	مرضية
22 - 17/2022	دعم اليونيسف لتعزيز نظم الإمداد الحكومية الوطنية وإدارة مجالات سلسلة التوريد الرئيسية لليونيسف	5	1	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
23 - 18/2022	الصناديق المستضافة - الصرف الصحي والمياه للجميع	9	3	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
24 - 20/2022	الصناديق المستضافة - صندوق تحسين نتائج التعليم	8	2	مرضية جزئياً - بحاجة لتحسينات
25 - 26/2022	صندوق الابتكار	0	0	مرضية
المجموع		49	13	
المجموع الكلي		184	37	
ثانياً - التقارير الاستشارية				
26 - 21/2022	الرقمنة	-	-	-
27 - 25/2022	أفغانستان	-	-	-

(أ) ترد تقارير مراجعة الحسابات حسب الفئة.

(ب) مناطق اليونيسف المدرجة في هذا الجدول هي: شرق آسيا والمحيط الهادئ؛ أوروبا ووسط آسيا؛ شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ جنوب آسيا؛ غرب ووسط أفريقيا.

(ج) تصنف استنتاجات التقرير على النحو التالي: مرضية: عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم كانت كافية وتعمل بشكل جيد؛ مرضية جزئياً، بحاجة لتحسينات: عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم كانت كافية وفعالة بشكل عام ولكنها بحاجة لبعض التحسينات. ومن غير المحتمل أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي جوهري على أداء الكيان أو المجال أو النشاط أو العملية التي خضعت لمراجعة الحسابات؛ مرضية جزئياً، بحاجة لتحسينات كبيرة: تحتاج عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم إلى تحسينات كبيرة. ويمكن أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي جوهري على أداء الكيان أو المجال أو النشاط أو العملية التي خضعت لمراجعة الحسابات؛ غير مرضية: تحتاج عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو الرقابة التي خضعت للتقييم إلى تحسينات كبيرة. ويمكن أن يكون لأوجه الضعف أو القصور التي تم تحديدها أثر سلبي شديد على أداء الكيان أو المجال أو النشاط أو العملية التي خضعت لمراجعة الحسابات.

مؤشرات الأداء الأساسية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2022

العدد	مؤشر الأداء الأساسي	الهدف (2022)	الإنجاز (2022)
1 -	تنفيذ خطة عمل قائمة على المخاطر ^(أ)	90 في المائة	72 في المائة
2 -	الامتثال لقرار المجلس التنفيذي 13/2012 بشأن الكشف العلني	100 في المائة	100 في المائة
3 -	العمليات التي كانت تعقيبات العملاء بشأنها "مرضية عموماً" ^(ب)	100 في المائة	100 في المائة
4 -	الامتثال العام لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، بما في ذلك التقييمات الخارجية (مرة كل خمس سنوات)	نعم	نعم
5 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب لتقديم تقارير المراجعة الداخلية للحسابات	90 في المائة	44 في المائة ^(ج)
6 -	الامتثال لمؤشرات التوقيت المناسب للتحقيقات	65 في المائة	50 في المائة

(أ) تُبَلِّغ المديرية التنفيذية واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأي تعديلات تدخل على خطة العمل.

(ب) وافق عملاء مراجعة الحسابات أو وافقوا بقوة على الرأي القائل إن عمليات مراجعة الحسابات الفردية، بوجه عام، أضافت قيمة وأسفرت عن إجراءات متفق عليها ونتائج هادفة.

(ج) ساهمت الاضطرابات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، وطرح نموذج جديد لتقرير مراجعة الحسابات الجديد وطرائق مراجعة الحسابات عن بعد في التأخير في الانتهاء من تقارير مراجعة الحسابات في عام 2022.